

قراءة خاصة

بلال الحسن*

موسم الهجرة إلى الشمال الاسكندنافي

قراءة نقدية

أحمد قريع (أبو علاء)، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات - من أوسلو إلى خريطة الطريق: 1 - مفاوضات أوسلو 1993".
بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005.
531 صفحة. 15 دولاراً (تجليد عادي)؛ 20 دولاراً (تجليد فني).

تقويم عام

كتب عديدة ظهرت وروت قصة مفاوضات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعضها غربي وبعضها إسرائيلي، وأبرزها بالنسبة إلينا كتابان فلسطينيان: كتب الأول محمود عباس (1) بصفته رئيس اللجنة المشرفة على المفاوضات (مفاوضات واشنطن) الثنائية، ثم بصفته رئيس اللجنة المصغرة والسرية التي أشرفت على مفاوضات أوسلو؛ وكتب الثاني ممدوح نوفل، (2) وقد كان عضواً في اللجنة المشرفة على المفاوضات، ثم استبعد من لجنة المفاوضات المشرفة على قناة أوسلو كجزء من عملية السرية المطلقة التي التزمها المتفاوضون، لكنه بقي مطلعاً على مسارها. والكتابان جيدان وفيهما معلومات كثيرة ومفيدة، ولذلك يصح السؤال: هل هناك حاجة إلى كتاب فلسطيني ثالث عن الموضوع نفسه؟

يقدم كتاب أحمد قريع (أبو علاء) جواباً شافياً عن هذا السؤال؛ فالرجل هو صاحب التجربة من أولها إلى آخرها، وهو الذي تولى فيها عملية التفاوض المباشرة، وهو الذي قال، وهو الذي سمع، وهو الذي ناقش، وهو الذي صاغ، وهو الذي نقل الأجواء والانطباعات والاستنتاجات إلى القيادة الفلسطينية المشرفة كي تبت الأمور الصعبة. وهو يملك بحكم دوره هذا رصيماً لا يملكه سواه، ويستطيع أن يروي ما لا يعرفه الآخرون. وهذه كلها عوامل كافية كي يؤلف أبو علاء كتابه الخاص، وكي يقدم للقارئ روايته. وحتى لو كان من سبقوه في الكتابة والتأليف، وخصوصاً محمود عباس (أبو مازن)، ذكروا وقائع جلسات التفاوض في أوسلو بصورة تبدو وافية، إلا إن إقدام أحمد قريع (أبو علاء) على تقديم روايته الخاصة للحدث عملية مهمة بحد ذاتها، وعملية مهمة تاريخياً أيضاً؛ فهي الرواية التي تؤكد صحة الروايات الأخرى، وهي التي تحسم الجدل، إذا نشأ في شأن هذه المسألة أو تلك. لا يضير مؤلف هذا الكتاب هنا أن يكون بعض زملائه سبقه إلى تسجيل بعض الوقائع، إذ إن روايته الخاصة، سواء أكدت، أو نفت، أو أضافت، تفرض نفسها كرواية مرجعية، يسجلها صاحب الحدث بنفسه.

من حق القارئ طبعاً أن يبحث عن الجديد في الكتاب. والجديد هو أجواء المفاوضات نفسها: المناورات والتكتيكات، لحظات الارتياح والانزعاج، المصادمات والانفراجات، ثم أشباح الكبار الذين يحركون الخيوط ولا يظهرون، وأسلوبهم في إدارة اللعبة الخطرة، ثم كيف تقدموا إلى المسرح واحتلوا واجهته، بينما بقي اللاعبون الأساسيون في خلفية الأضواء. والأهم من ذلك، تسجيل المواقف الأساسية، تلك التي لا يستطيع المفاوض أن يبتها، ويدرك ضرورة العودة إلى مراجعة بشأنها، ثم تسجيل ومعرفة من اتخذ القرار الصعب أو المحرج. وهي في النهاية عملية مفيدة للكتاب ومضمونه، لكنها مفيدة أكثر للتاريخ الذي لا يعرف غير الحقائق مهما تتبدل روايات الرواة في شأنه. وإذا كان أبو علاء دقيقاً في عمله، يسجل محاضر الحوار، ويكتب خلاصات دقيقة لمجرى التفاوض في كل جولة، ويضعها كلها أمام أعضاء اللجنة المشرفة، فإن هذه المحاضر والتقارير، هي بمعنى ما، ملك شخصي له، حتى لو استعملها الآخرون من قبله. وهو مضطر إلى استخدامها ثانية، ولو استعملها الآخرون من قبله، من أجل أن تكتمل روايته. ومع ذلك فإن حرصه على أن يقدم أحياناً محاضر شبه حرفية لما جرى، يشكل تعزيزاً لروايته إزاء روايات الآخرين. كما أن حرصه على تسجيل أجواء المواجهات يضيف على الكتاب صفة الوثيقة؛ الوثيقة التي لا بد منها منذ الآن، لكل من سيكتب عن مفاوضات أوسلو، وعن تاريخ المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

وطبعاً.. فإن كتاب أبو علاء لن يكون خاتمة المطاف. إنه رواية ذات أهمية خاصة كون مؤلفه صاحب الحدث، لكنه يبقى في النهاية وجهة نظر، بين وجهات نظر عديدة، يكتبها كل من كان طرفاً في الحدث نفسه. فنحن لم نقرأ حتى الآن الرواية النزويجية الرسمية عن المفاوضات التي جرت برعاية النزويج. * ولم نقرأ رواية أميركية عن موقف الولايات المتحدة من هذه المفاوضات، وهل كانوا مناصرين لها أم تعاملوا معها كتجربة من التجارب. ولم نطلع بعد على الدور المصري الرسمي في التعامل مع بعض قضايا المفاوضات الصعبة. ولا بد من أن تظهر في يوم ما تفصيلات هذه الروايات كلها، وعندها يمكن لشخص ما أن يتفرغ لإعداد "الكتاب المرجع" عن مفاوضات أوسلو، مستفيداً من كتابات الإسرائيليين والفلسطينيين والنرويجيين والأميركيين والمصريين، بحيث يكون قادراً على المقارنة بين الروايات كلها، والقيام بعملية تركيب جديدة، تستخلص الجانب الدقيق الذي قد يبدو متناقضاً بين الروايات، ولا سيما فيما يتعلق بالدوافع والتنازلات والأدوار الخفية والغامضة.

نقطة النقص الأساسية في الكتاب، بحسب رأبي، تنبع من موعد كتابته. فهذا كتاب مرجعي يأتي بعد اثني عشر عاماً من إنجاز اتفاق أوسلو، وبعد اثني عشر عاماً من تجربة تطبيقه على الأرض، كان أبو علاء خلالها في موقع المسؤولية رئيساً للمجلس التشريعي الفلسطيني، وكان حرياً به أن يعالج اتفاق أوسلو لا كحدث مضى فحسب، بل أيضاً كحدث يمكن تقييمه من خلال التجربة، وخصوصاً التجربة التفاوضية مع إسرائيل، وأن يعالجه مختبراً صحتاً ومتانة المواقف التي تم التوصل إليها، وهل كانت كافية لإنجاح التجربة، أم أن خلافاً بنيوياً كامناً فيها قاد إلى ما يشبه فشل اتفاق أوسلو الآن. والفشل القائم، إن أقررنا به، هل يعود إلى نقص في الاتفاق، أم إلى غموض فيه، أم إلى ضعف في بنيته، أم إلى الممارسة، سواء لدى الجانب الإسرائيلي أو لدى الجانب الفلسطيني؟ لقد كان هذا الزمن الفاصل بين توقيع الاتفاق وظهور الكتاب فرصة ثمينة للتقويم، تقويم حدث تم اختباره على الأرض. لكن الكتاب يخلو للأسف من عملية التقويم هذه.

وفي إطار هذه النظرة التقويمية للكتاب وأهميته، نستطيع أن نتقدم خطوة لإلقاء نظرة نقدية أولية، تشغل بما هو أبعد من التأييد أو المعارضة، لتحاول أن تستكشف بعض الأمور الغامضة، أو لترتكز الضوء على بعض الأمور الجديدة.

اختيار أبو علاء

يورد أبو علاء تحليلات ومعلومات تميل إلى اعتبار مفاوضات أوسلو نوعاً من الصدفة، وأن اختياره لتلك المهمة تم من خلال نصائح من بعض الزملاء الضالعين في عملية التفاوض. بدأت النصائح باقتراح لرؤية بعض الأشخاص الإسرائيليين، ثم انتهت بشكل عفوي إلى مفاوضات وجد نفسه على رأسها، يروي فيقول: "بدأت عملية أوسلو التي أحب أن أسميها قناة الصدفة الموضوعية البحتة، قناة غير معدة سلفاً، ولا مخططة لها، ولا مبرمجة" (ص 45). فهل كانت كذلك فعلاً؟

لقد كان المشهد السياسي الفلسطيني يضع في مقدمته في تلك الأيام مجموعة من الأشخاص البارزين، منهم فيصل الحسيني الذي كان معتمداً من حركة "فتح"، ووثيق الصلة في الوقت نفسه بالقيادات الإسرائيلية الساعية للتفاوض، ويحظى في أوساطهم باحترام خاص؛ ومنهم حنان عشراوي التي كانت تتعاون بشكل وثيق مع فيصل الحسيني، وتساهم في كل اتصالاته السياسية بذلك النوع من الشخصيات الإسرائيلية، قبل أن يلمع اسمها في المفاوضات التي مهدت لمؤتمر مدريد مع جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي، ثم في المهمة الإعلامية التي أسندت إليها في مفاوضات واشنطن الثنائية، كمنطقة باسم الوفد الفلسطيني في مواجهة بنيامين نتنياهو الناطق باسم الوفد الإسرائيلي، حيث سجلت عليه انتصارات إعلامية ملحوظة؛ ومنهم أكرم هنية المبعد من الضفة الغربية، والذي أسندت إليه مهمة منسق الوفد الفلسطيني للمفاوضات في واشنطن برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي، حتى يمكن القول إن هنية كان رجل القيادة الفلسطينية المعتمد داخل ذلك الوفد. ويذكر أبو علاء: "إن أول مفاتحة لي بهذا الشأن أتت.... من جانب الأخ المرحوم فيصل الحسيني.... إذ بلغني أن اثنين من الأكاديميين الإسرائيليين ينتميان إلى معسكر السلام.... يرغبان في الاتصال بي شخصياً.... بعد ذلك اتصلت بي الأخت حنان عشراوي، وقالت لي إن هذين الأستاذين هما من أصدقائهم في القدس.... وإنني والأخ فيصل ندعوك إلى فتح حوار معهما.... وقد حدث في تلك الأثناء أن قابلت الأخ أكرم هنية.... قال لي: إن فيصل وحنان وأنا نرى أن من المفيد أن تلتقي هذين الأستاذين الإسرائيليين" (ص 47 - 48). هنا لا بد من أن نسجل أن أشخاصاً من نوع فيصل الحسيني وحنان عشراوي وأكرم هنية، ليسوا من النوع الذي يجري اتصالات سرية من دون إبلاغ القيادة الفلسطينية المتابعة

للمفاوضات، وخصوصاً ياسر عرفات ومحمود عباس. وهم ليسوا أيضاً من النوع الذي يسعى لترتيب لقاءات إسرائيلية - فلسطينية جديدة من دون نيل موافقة القيادة على هذا المسعى. وأميل إلى الجزم أنهم، كأفراد أو كمجموعة، قد سبق لهم أن بلّغوا القيادة اتصالاتهم بهذين الأستاذين، وأنه سبق لهم أن استأذنوا القيادة في تنظيم لقاء بين أبو علاء والأستاذين الإسرائيليين. وحتى أبو علاء نفسه، وبعد أن فوتح ثلاث مرات بالأمر، قام بإبلاغ القيادة الفلسطينية ما حدث، وتمت موافقة القيادة فوراً على إجراء اللقاء، ومن دون مناقشة، حتى إن القيادة اقترحت صيغة تغطية للقاء كي يبدو كأنه يتم بشكل طبيعي. يقول أبو علاء: "حين بلّغت كلاً من الأخ أبو عمار والأخ أبو مازن ما نقله إليّ كل من الأخ المرحوم فيصل الحسيني والأخت حنان عشراوي والأخ أكرم هنية، اقترحا عليّ أن أجري اتصالاً بأحد هذين الأستاذين، وهو يائير هيرشفيلد، على هامش الاجتماع المقرر للجنة الاقتصادية" (ص 48)*. في لندن. ويختم أبو علاء رواية هذا الجانب من القصة قائلاً: "اتصلت برقم الهاتف الذي كنت أخذته من د. حنان عشراوي. كان على الجانب الآخر من الخط هيرشفيلد، فرحب بي، واتضح أنه كان في انتظار مكالمتي" (ص 49). وما دام الأستاذ الإسرائيلي بانتظار مكالمته أبو علاء فهناك إذاً شيء مرتب وخارج نطاق الصدفة، لا بل إن أبو علاء يوضح لنا أن الترتيب المسبق والمخطط له من أجل اللقاء لم يكن يقتصر على الفلسطينيين والإسرائيليين، بل هو يتسع ليشمل النرويجيين أيضاً؛ فهو يكتب مباشرة قائلاً: "لم أكن أعرف حتى تلك اللحظة أن تيري رود لارسن... كان موجوداً في لندن، وأنه كان شريكاً في هذه الترتيبات" (ص 49). والسؤال هنا هو: من الذي اتصل بلارسن وأطلعته على اجتماع سيعقد في لندن؟

هذه الوقائع التي أوردها أبو علاء تشير كلها وتوضح وتؤكد أن قناة أو سلو كانت موضوعاً مشغولاً ومرتباً بين عدة أطراف، وأن القيادة الفلسطينية كانت طرفاً أساسياً ضالماً في الموضوع كله، ويبدو أنها لم تطلع أبو علاء على ذلك، لكنها اختارته "على طريقها" لأداء هذه المهمة الصعبة والتاريخية. وربما يكون وضع أبو علاء الشخصي عاملاً أساسياً من عوامل اختياره لهذه المهمة. لقد كانت السرية عنصراً أساسياً من عناصر هذا النوع من العمل، وأبو علاء موثوق به من القيادة، وليس معروفاً عنه حب الثرثرة، وسفره، وغيابه عن مؤسسة صامد لا يثير أية شكوك. فالكل يعرف أن أبو علاء بحكم موقعه وطبيعته مهامه [منسق عمل لجان المفاوضات المتعددة الأطراف] كثير السفر من وإلى الدول الأوروبية⁽³⁾، وهذا يساعد في ضمان السرية المطلوبة لهذه المهمة بإلحاح، إذ إن أحداً لن يستغرب غيابه، ولن يسأل لماذا سافر أبو علاء؟

والسؤال نفسه الذي طرحناه بشأن معرفة القيادة الفلسطينية المسبقة بالتحضيرات الجارية لفتح قناة سرية، يمكن طرحه فيما يتعلق بالقيادة الإسرائيلية، ذلك بأن كتاب أبو علاء يحتوي على سرد مطول، وعبر فصول متلاحقة، يتساءل فيه عن يقف وراء الأستاذين الإسرائيليين القادمين للتفاوض السري في أو سلو، وتتواصل الأسئلة - الشكوك بالتدريج، فيما إذا كانت علاقتهما بيوسي بيلين نائب وزير الخارجية، أو بشمعون بيريس وزير الخارجية. كذلك تتواصل الأسئلة - الشكوك فيما إذا كان إسحق رابين رئيس الحكومة على علم بهذه القناة، وهل هو داعم لها أم لا. ومن المفيد في محاولة استجلاء هذه النقطة أن نسردها بعض الأحداث بتواريخها:

- 1/7/1992، تأليف حكومة إسحق رابين في إسرائيل.
- 3/12/1992، أول لقاء بين أبو علاء وهيرشفيلد في لندن.
- 19/1/1993، أي بعد شهر ونصف شهر من اللقاء الأول، والاتفاق على بدء اللقاءات في أو سلو، يجتمع الكنيست الإسرائيلي ويقرر رفع حظر الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية.
- 20/1/1993، أي في اليوم التالي مباشرة لاتخاذ قرار الكنيست، يتوجه الوفد الإسرائيلي (يائير هيرشفيلد ورون بوندك) إلى أو سلو لبدء المفاوضات.

ومن الممكن الاستنتاج بوضوح من هذا التسلسل للأحداث، أن القيادة الإسرائيلية ممثلة بإسحق رابين وشمعون بيريس ويوسي بيلين كانت على علم منذ اليوم الأول ببدء الاتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم سارعت إلى إجازة هذه الاتصالات قانونياً ورفع التحريم عنها عندما تقرر البدء بمفاوضات أو سلو. لكن تساؤلات أبو علاء وشكوكه تبقى مشروعة "سياسياً"، لأنه يسعى لإضفاء طابع "رسمي" على اللقاءات، يحقق هدف بدء الاعتراف الإسرائيلي الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية.

سرية المفاوضات

القول إن مفاوضات أولسو كانت مفاوضات سرية صحيح إعلامياً وتنظيمياً، لكنه ليس صحيحاً سياسياً. ذلك بأن طرفين أساسيين كانا على علم بالمفاوضات وتفصيلاتها، هما: الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، وهذا ما يؤكد أبو علاء ويوثقه بالتفصيل. يقول في سياق الحديث عن اللقاء الثاني مع هيرشفيلد في لندن: "أكثر ما أثار اهتمامي وفضولي في هذا اللقاء.... قوله لي أنه أجرى محادثة هاتفية يوم أمس مع صديقه دان كيرتزر، مساعد وزير الخارجية الأميركي ومنسق المفاوضات المتعددة الأطراف من جانب الإدارة الأميركية، الأمر الذي جعلني أستشعر وكأن الإدارة الأميركية تقف خلف هذه القناة التفاوضية، على هذا النحو أو ذاك" (ص 50). ويضيف: "تولدت لديّ قناعة ذاتية، في تلك الأثناء، بأن هذا الاتصال هو عبارة عن محاولة أميركية - إسرائيلية مشتركة، ترمي إلى إحداث اختراق ما في مفاوضات واشنطن المتعثرة" (ص 51). ويسجل أبو علاء، بعد أن بدأت مفاوضات أولسو ووصلت إلى جولتها الثالثة (1993/3/20)، مداخلة أدلى بها هيرشفيلد، وذكر فيها أنه كي يستمر هذا العمل هناك خياران أحدهما "التقدم بسرعة وبقوة مع الولايات المتحدة الأميركية. لقد تم إعلامهم بشكل كامل من جانبنا، كما تم إعلامهم بشكل أقل تفصيلاً من جانب النرويجيين" (ص 102). وحين يتحدث أبو علاء عن جولة المفاوضات الرابعة (1993/4/30) يقول: "علمنا من النرويجيين والإسرائيليين في بداية هذه الجولة أن الأميركيين مرتاحون، بدورهم، إلى هذه القناة، وأنهم ينظرون إلى ما تم تحقيقه على أنه (إنجاز هائل وأنه أشبه بالسحر)" (ص 118). وعندما تتقدم المفاوضات (الجولة السادسة، 1993/6/13)، ويشارك فيها ممثلون إسرائيليون رسميون، وينخرط فيها وزير خارجية النرويج (جوهان يورغن هولست)، يكتب أبو علاء: "وصل هولست إلى واشنطن لإطلاع وزير الخارجية [الأميركي] كريستوفر على المدى الذي كانت قناة أولسو بلغته في ذلك الوقت.... وعرض الوزير هولست أمامنا نتائج جولته.... موضحاً أنه تبادل مع وزير الخارجية الأميركي حديثاً مركزاً بشأن مفاوضات أولسو السرية" (ص 173).

أمّا بالنسبة إلى مصر، فإن ما يرد في الكتاب يؤكد معرفة المسؤولين المصريين الكبار بمفاوضات أولسو السرية، لكن ذلك لا يرد إلا عبر إشارات غير مباشرة، وذلك حين يقول المفاوض الإسرائيلي: لقد أطلعنا الأميركيين، وأنتم أطلعتم المصريين. وكان من المفيد لو أن أبو علاء توسع في هذه النقطة وسرد معلوماته عنها. ونحن نجد في كتاب محمود عباس (أبو مازن) عن المفاوضات فصلاً خاصاً بالدول العربية التي تم إطلاعها على الأمر (مصر وتونس والمغرب). ونجد فيما يتعلق بمصر أن أبو علاء كان له دور خاص بإطلاعها على التفصيلات. يقول محمود عباس: "استمر الاتصال بعمرو موسى وأسامة الباز، نطلعهما أولاً بأول على تفاصيل المفاوضات.... وبطبيعة الحال فقد كانا يبلغان الرئيس مبارك بموجز ما يجري.... وفي إحدى المرات اصطحبت معي أبا علاء حتى يشرح للمصريين تفاصيل ما يجري في أولسو." (4)

هذا على الصعيد العربي. أمّا على الصعيد الفلسطيني الداخلي، فإن أبو علاء يذكر في كتابه أن المطلعين على هذا الموضوع مباشرة كانوا ثلاثة أشخاص فقط من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هم: ياسر عرفات ومحمود عباس وياسر عبد ربه. أمّا المطلعون على المفاوضات السرية من قيادة "فتح" فهم شخصان فقط مطلعان عليها بشكل غير مباشر، هما محمد غنيم (أبو ماهر) وفاروق القدومي (أبو اللطف) الذي كانت الصلة به عبر الأخ أبو عمار" (ص 7). ويضيف أبو علاء قائلاً: "أذكر أنني في تموز/يوليو، قبل الوصول إلى المحصلة النهائية للاتفاق، قلت للأخ أبو عمار: إذا لم يكن الأخ أبو اللطف على اطلاع تام وتفصيلي وموافقاً على هذا العمل وتفصيلاته، فإنني سأعترض عن مواصلة هذه المهمة. فرد الأخ أبو عمار حينها: الأخ أبو اللطف على اطلاع تام وهو موافق، وآخر نسخة من الاتفاق سلمتها له لإبداء الرأي ووافق عليها وقال: (جيد أن يكون هذا صحيحاً)" (ص 7). ويتضح في الفصل التاسع من الكتاب، وفي إبان الجولة السابعة من مفاوضات أولسو (1993/6/27)، لماذا أقدم أبو علاء على أن يطلب من عرفات إطلاع أبو اللطف على المفاوضات. في تلك الجولة انضم إلى الوفد الإسرائيلي مفاوض جديد هو المحامي يوئيل سينغر، وقد جاء حاملاً معه سيلاً من الأسئلة التي أعادت المفاوضات إلى نقطة الصفر، وطرح مجموعة من القضايا الحساسة في مقدمها قضية الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويبدو أن أبو علاء استهول الموقف الجديد، وأراد أن يطمئن إلى متانة تأييد قيادة "فتح" للجهود التي يقوم بها، وخصوصاً فاروق القدومي (أبو اللطف). نقرأ في الكتاب: "عاد وفدنا إلى تونس لتدارس ما تم عرضه من أفكار في تلك الجولة التي بدت لنا مفصلية. ولدقة الموقف وأهمية القرار وانعكاساته على مجمل عملنا، طلبت من الأخ أبو عمار إشراك الأخ أبو اللطف، كوزير للخارجية، في دراسة الأفكار والمواقف والمقترحات المطروحة.... [و] كان هناك

تساور مع الأخ أبو ماهر (محمد غنيم) إذ تم عقد عدة لقاءات مكثفة معه" (ص 182 - 183). هل أخذ ياسر عرفات بطلب أبو علاء هذا؟ لا يقدم أبو علاء سوى جواب عام على لسان عرفات يقول أنه أطلع أبو اللطف على المفاوضات وأنه موافق عليها. لكن إذا عدنا إلى كتاب محمود عباس، نجد أنه يتحدث عن محمد غنيم (أبو ماهر) فقط ويقول: "عندما بدأنا قناة أوصلو أعلمته منذ البداية بها، وأطلعته باستمرار على كل المعلومات والتطورات حولها"، (5) ولا يوجد أي حديث عن فاروق القدومي (أبو اللطف). لكن القدومي صرح معارضاً اتفاق أوصلو فور إعلانه (ص 267).

إدارة المفاوضات

يسجل أبو علاء أن الوفد الفلسطيني لمفاوضات أوصلو كان يتكون، منذ البداية حتى النهاية، من ثلاثة أشخاص: أحمد قريع/أبو علاء (مفاوضاً)؛ حسن عصفور (مساعداً، ومسجلاً للمحاضر، وينوب أحياناً عن أبو علاء في الاتصال بالقيادة في تونس)؛ ماهر الكرد (مترجماً)، وحل محله فيما بعد أحمد أبو كوش.

ويسجل أبو علاء أن الوفد الإسرائيلي كان يتكون من شخصين هما يائير هيرشفيلد (المفاوض الأساسي)، ورون بوندك (تلميذه ومساعدته)، وكانا يعرفان أنفسهما بأنهما أستاذان جامعيان، ولهما صداقة مع يوسي بيلين وزير الخارجية. وانضم إلى الوفد الإسرائيلي في جولة المفاوضات الخامسة (21 - 1993/5/22) أوري سافير، المدير العام لوزارة الخارجية، بعد طلب فلسطيني متكرر بضرورة انضمام شخص ذي صفة رسمية إلى المفاوضات. وكان سافير يعمل مع شمعون بيريس، وزير الخارجية. لكن السؤال بقي مطروحاً عما إذا كان إسحق رابين، رئيس الوزراء، داعماً لهذه القناة التفاوضية، وخصوصاً بسبب وجود تنافس بين بيريس ورايين معروف حتى إعلامياً. وقد انضم إلى الوفد الإسرائيلي في جولة المفاوضات السادسة (13/6/1993) المحامي يوئيل سينغر، الذي قدم نفسه ممثلاً لرئيس الوزراء، رابين، وأنه سيطرح أسئلة حملته إياها شخصياً. وبذلك اكتملت الصفة التفاوضية الرسمية للوفد الإسرائيلي، واطمأن الفلسطينيون إلى أن الإسرائيليين جادون في مفاوضات هذه القناة، ولا ينظرون إليها على أنها مجرد قناة خلفية استطلاعية.

لم يقدم الفلسطينيون على زيادة أعضاء وفدهم المفاوضات لموازاة الزيادة النوعية الإسرائيلية. ويعلل أبو علاء ذلك بسبب الحرص الشديد على السرية، لكنه يسجل أن الإسرائيليين كان لديهم، في المقابل، تساؤل عن مدى دعم ياسر عرفات (أبو عمار) لمفاوضات هذه القناة. ورداً على هذه التساؤلات يلفت أبو علاء نظر الوفد الإسرائيلي إلى أن عرفات يشارك شخصياً في صوغ الردود الفلسطينية، وأنه يتدخل في تفصيلات مفاوضات أوصلو، بينما هو لم يتدخل في أي شأن تفصيلي في مفاوضات واشنطن العلنية (ص 209 - 210). ثم يبادر ياسر عرفات شخصياً إلى توجيه رسالة إلى المتفاوضين يوضح فيها موقفه من عدد من القضايا الأساسية التي تشغل بال المفاوضات الإسرائيلي (ص 206 - 207). وقبل ذلك، وحين ينضم يوئيل سينغر إلى المفاوضات، وي طرح أسئلته الكثيرة التي أزعجت المفاوضات الفلسطينية وأشعرته بأن المفاوضات تعود إلى نقطة الصفر، وأنها تنطوي على نقاط كثيرة تحتاج إلى تفكير وترو في الدرس وفي الإجابة، يستهول أبو علاء كبر المسؤولية، فيضع تقريراً يحمل عنوان "ملخص توصيات وانطباعات الوفد المفاوضات" ويقدمه إلى القيادة في تونس، ويقول فيه: "الواضح أن جميع محاضر الاجتماعات، وجميع مسودات الاتفاق، إضافة إلى الانطباعات، قد تمت دراستها لديهم [الإسرائيليين] بكل دقة، ومن جميع جوانبها، وبكل التفصيلات والسيناريوهات.... مع التدقيق في النصوص والفواصل، وصولاً إلى شكل التطبيق على الأرض.... ومطابقته لاستراتيجياتهم المرحلية وبعيدة المدى. وأعتقد أن متخصصين في كل المجالات المطروحة قد شاركوا في هذه اللقاءات والحوارات" (ص 166). ويضيف أبو علاء: "أسوق ذلك لأتساءل: ألا تستحق مثل هذه الوثيقة [وثيقة مشروع إعلان المبادئ] هذا القدر من الحوار لدينا، للوقوف على المفاهيم والسياسات، وتصورات التطبيق العملي، وكيفية الربط بين المراحل، بحيث لا تكون هناك مرحلة جامدة، وإنما مرحلة متحركة متدرجة إلى وضع نهائي هو الذي نتطلع إليه؟ يقتضي ذلك عدم التأخير في إجراء ذلك الحوار وتحديد الأسئلة والاستفسارات، والإجابات والتصورات لما نريد، بشكل واضح ومحدد" (ص 167). أما بعد ذلك فإن أبو علاء لا يذكر أي تجاوب مع اقتراحه هذا، إذ استمر التعامل مع الأمور مستنداً إلى الطريقة القديمة نفسها، وحيث كان هناك ثلاثة أشخاص فقط يتابعون المفاوضات بشكل مباشر (ياسر عرفات ومحمود عباس وياسر عبد ربه)، وكان ينضم إليهم بين الحين والآخر محسن إبراهيم، وهو شخصية سياسية لبنانية كانت تحظى باحترام خاص لدى القيادة الفلسطينية.

أما آلية التفاوض، فقد كانت تتخذ لدى الوفدين شكلاً موحداً. فكل وفد يحضر ولديه موقف محدد، وأوراق مكتوبة، فيعرض موقفه، ويقرأ أوراقه، ثم يحدث أخذ ورد وتجادب بين الوفدين، إلى أن تتضح مواقف محددة تحتاج إلى جواب، أو إلى تغيير في موقف أحد الطرفين، وهنا يبادر كل طرف إلى الاتصال بقيادته أو بمرجعياته للحصول على توجيهات جديدة، أو تتوقف الاجتماعات، ويعود الوفدان كل إلى بلده لدراسة ما تم، وتقويمه، وصوغ مواقف تفاوضية جديدة. بمعنى آخر: لم يكن لدى أي وفد صلاحية البت والتقريب منفرداً، وكانت مرجعية كل وفد هي التي تبحث وتقرر، ودور الوفد المفاوض الفعلي هو أن يعرض موقفه بقوة، وأن يدافع عنه في وجه الردود المضادة، وأن يحاول استكشاف مدى التصلب المقابل. وتطبيقاً لذلك ذهب الوفد الفلسطيني إلى جولة أوصلو الأولى (20 - 1993/1/21) وهو يحمل ورقة تتضمن "عشرة مبادئ توجيهية، تم وضعها في تونس مع الأخ أبو مازن من جانب اللجنة العليا للمفاوضات التي كان يرئسها الأخ أبو مازن نفسه" (ص 68 - 69). ويسجل أبو علاء أن "النقاط العشر... كانت هي الأساس الذي تم البناء عليه خلال هذه الجولة [الأولى في أوصلو] لصوغ الورقة الفلسطينية الخاصة بمسودة بنود إعلان المبادئ الذي تم عرضه على الوفد الإسرائيلي... أي أنها لم تكن مسودة إسرائيلية... وفق ما روج له غير العارفين ببواطن ما جرى" (ص 70). إلا إن ما يكشفه أبو علاء بنفسه أيضاً، أنه على الرغم من وجود ورقة فلسطينية، فقد عرض أبو علاء بنودها بوضوح وتفصيل في جلسة أوصلو الأولى، لكن أول صيغة مكتوبة لمشروع إعلان المبادئ قدمها الوفد الإسرائيلي. صحيح أنها كانت تتضمن تعاملاً مع أفكار الطرفين، إلا إنها كانت وثيقة إسرائيلية. يقول: "لعل أبرز ما انطوت عليه مداوات هذه الجلسة [جولة أوصلو الثانية، 1993/2/11] قيام يائير هيرشفيلد بعرض صيغة لإعلان مبادئ مقترح... مع أن تلك الورقة لم تكن مروسة بما يدل على صفة واضعها أو ماهيته" (ص 87). وهنا جرى تقديم ورقة فلسطينية توضيحية مستندة إلى ورقة النقاط العشر الفلسطينية.

حتى هنا يمكن القول إن الوثائق المعدة كانت عملية دمج بين آراء الطرفين، بادر فيها الفلسطينيون إلى طرح النقاط العشر، ثم بادر الإسرائيليون إلى طرح صيغة إعلان مبادئ. لكن ما حدث بعد ذلك دفع آلية التفاوض نحو منحى آخر؛ ففي جولتي المفاوضات الثالثة (1993/3/20) والرابعة (1993/5/1 - 4/30) بدأ الوفد الإسرائيلي يسجل تحفظاته إزاء بنود الوثيقة التي تم إعدادها في الجولة الثانية. وكانت هذه التحفظات ترفع سقف ما يريده الإسرائيليون وتخفف سقف ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون، وتصوغ ما يمكن اعتباره وسائل تحكّم السلطة الإسرائيلية في مجريات أي اتفاق يمكن الوصول إليه. ودفع هذا الوضع الطرف الفلسطيني إلى أن يقدم بدوره تحفظات أخرى. لقد تم الانتقال من مرحلة الرغبة في التفاهم، وإبراز الحرص على ذلك، إلى مرحلة التدقيق والمواجهة والصرامة والتحوط للمراحل التفاوضية المقبلة (الحل النهائي).

في جولة المفاوضات الرابعة في أوصلو، قدم يائير هيرشفيلد مداخلة مطولة، تطرق فيها إلى قضايا عديدة وجديدة، إذ بينما كان الوفد الفلسطيني يطمح إلى توقيع وثيقة اتفاق المبادئ المنجزة، أصبح الوفد الإسرائيلي يتحدث عن صعوبة توقيع هذه الوثيقة، حتى إن أبو علاء يردّ على مداخلة هيرشفيلد الطويلة قائلاً: [هذه] لغة جديدة، إذا كنتم مترددين أعلمونا، ماذا تريدون؟" (ص 125). ويرد هيرشفيلد: "في الواقع نحن بحاجة إلى مزيد من التفكير حول الوثيقة، وبحاجة إلى إشراك دائرة أوسع من جانبنا" (ص 125). تحققت المشاركة الإسرائيلية الأوسع في جولة المفاوضات الخامسة (21 - 1993/5/22) * التي انضم إليها أوري سافير الأمين العام لوزارة الخارجية، حاملاً معه مذكرة مكتوبة ركز فيها على وجود قضايا خلاف إسرائيلية، ذكر منها: القدس، ورفض التحكيم، وتفصيلات الانسحاب من غزة، والأمن الذي ركز عليه بصورة شديدة، ولا سيما أمن المستوطنات. وقد طرح سافير قضية الأمن الداخلي من منظور إقليمي، حتى إنه قال: "إبرام اتفاق سلام مع الفلسطينيين غير كاف لإزالة مشاعر الخوف" (ص 155). وكان طبيعياً أن تنتهي هذه الجولة من دون أي تقدم، وأن يعود الطرفان إلى مراجعتهما للتقويم والبت.

لكن التغيير الإسرائيلي الأساسي الأبرز في آلية سير المفاوضات، حدث في جولة المفاوضات السادسة في أوصلو (1993/6/13)، حين انضم إلى المفاوضات المحامي يوئيل سينغر. لقد حضر إلى المفاوضات معلناً أنه يمثل إسحق رابين، كما حضر إلى المفاوضات حاملاً أسئلة كثيرة استفسارية في مظهرها، لكنها كانت في جوهرها تنسف كل ما تم إنجازه في الجولات الخمس السابقة، تنسف مشروع اتفاق المبادئ المطروح للتفاوض، وتمهد لوضع مشروع اتفاق مبادئ جديد منطلقه موضوع الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، من زاوية: من سيوقع الاتفاق الجديد؟ يصف أبو علاء هذا الدخول العاصف ليوئيل سينغر بقوله: "التوافقات بشأن إعلان المبادئ، أم فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي، أم الانتخابات، أم الانسحابات، أم غير ذلك، قد غدت كلها

موضع إعادة فحص واختبار وتدقيق من جانب يوئيل سينغر" (ص 179). ويضيف: "ذلك بأن الأسئلة التي حملها معه سينغر... عقدت الموقف التفاوضي إلى أبعد الحدود، وجعلتنا نتساءل... ما إذا كنا مطالبين بالعودة إلى المفاوضات من فوق نقطة الصفر بقليل" (ص 179). وحين عقدت الجولة الثامنة في أوسلو (1993/7/6) حضر الوفد الإسرائيلي... وهو يحمل مسودة رسمية مكتوبة لإعلان المبادئ" (ص 186 - 187)، كتبت على ورق عادي من دون ترويسة. يصف أبو علاء هذه المسودة الإسرائيلية قائلاً إن بناءها "ينطوي على تراجع إسرائيلية شديدة وواسعة عما كنا توصلنا إليه في السابق... بدت كأنها ستعيدنا إلى المربع الأول" (ص 187).

لقد اتخذت المفاوضات عند بداياتها مظهراً بدا فيه الوفد الفلسطيني مبادراً، وبدا فيه الوفد الإسرائيلي متفهماً. لكن هذه الوضعية ما لبثت أن تبدلت، وأصبح الوفد الإسرائيلي يمسك بزمام المبادرة، بدءاً من تحفظات هيرشفيد، مروراً بنقاط سافير الجديدة، وانتهاءً بأسئلة سينغر ووثيقة إعلان المبادئ التي قدمها كتعبير عن أسئلته واستفساراته. ولا نستطيع أن نعزو هذا الانقلاب في وضعية التفاوض إلى ضعف في الوفد الفلسطيني المفاوض، وإنما إلى المبدأ (الدافع) الذي قامت عليه عملية التفاوض في أوسلو.

لقد استندت عملية التفاوض العلنية في واشنطن إلى ثلاث قواعد (من جملة قواعد أخرى): إن الوفد الفلسطيني يمثل سكان المناطق فقط (أي لا يمثل الشعب الفلسطيني كله)، وإن الوفد الفلسطيني جزء من الوفد الفلسطيني - الأردني المشترك، وليس وفداً مستقلاً، وإن المفاوضات مع الشق الفلسطيني في الوفد الأردني تقوم على مرحلتين، مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي، ثم مرحلة الحل النهائي والدائم. ولذلك، كان طبيعياً أن يسعى المفاوض الإسرائيلي للتركيز على هذه النقاط الثلاث وما يترتب عليها لخفض سقف القضايا التي سيحصل عليها الفلسطينيون، وحصرها في القضايا الإدارية. ومع أن الوفد الفلسطيني ناضل من أجل كسر هذه القواعد إلا أن الحجج التي كانت تثار في وجهه كانت تستند إلى أسس متفق عليها، وتشكل صعوبات في إمكان تجاوزها. وفي الوقت نفسه فإن الوفد الفلسطيني لم يكن مستعداً لقبول الاستنتاجات الإسرائيلية لهذه الأسس الثلاثة، وشكل التناقض في الموقفين أزمة جمود في مفاوضات واشنطن حتى بدت أنها تراوح مكانها، وساعد على ذلك الموقف الأميركي الذي كان دائماً إلى دعم وجهة نظر الوفد الإسرائيلي، والضغط على الوفد الفلسطيني لقبول التفاوض بحسب ما هو معروض عليه إسرائيلياً. أما في مفاوضات أوسلو، فقد كانت إسرائيل تعرف سلفاً أنها تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت منظمة التحرير تعرف سلفاً أنها تتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية، وشرع الوفدان يبحثان، في مرحلة ما، في قضية الاعتراف المتبادل. وكان حرياً بهذه القضية أن تنتج نهجاً تفاوضياً من نوع مختلف؛ فما دام التفاوض الإسرائيلي هو مع منظمة التحرير الفلسطينية، وما دامت منظمة التحرير تمثل الشعب الفلسطيني كله، فإن هذا يفرض مباشرة التسليم بجملة من المبادئ أساسها مبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وما يستتبع ذلك من حقه في أرضه، وحقه في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة.

لكن ما يمكن ملاحظته بوضوح شديد هو أن مفاوضات أوسلو سارت على النهج نفسه الذي كانت تسير عليه مفاوضات واشنطن، حتى إنها بحثت في القضايا نفسها، وتم التداول فيها بالحجج الفلسطينية والإسرائيلية نفسها التي كانت مطروحة في مفاوضات واشنطن (6) بشأن الحكم الذاتي، من دون بحث في موضوع الدولة الفلسطينية، أو في فكرة حق تقرير المصير، من أجل تحديد هدف المفاوضات، ومن أجل تحقيق ربط موضوعي ملزم بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية. لقد استطاع الوفد الفلسطيني في أوسلو أن يحصل على تحسينات مهمة بخصوص الموقف الإسرائيلي في قضايا مثل الانتخابات، والإشارة إلى القرار 242 (مجرد إشارة)، والمشاركة في الأمن، والعلاقة بالأرض وليس بالسكان فقط، والولاية الجغرافية الواحدة لأراضي 1967 (ما عدا القدس)، وذلك خلافاً لما كان عليه الموقف الإسرائيلي في مفاوضات واشنطن. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى نجاح حزب العمل وإسحق رابين في الوصول إلى سدة السلطة في إسرائيل، حيث كانت لديه مواقف تفاوضية تختلف عن مواقف حزب الليكود وإسحق شامير. لكن الوفد الفلسطيني في أوسلو لم يستطع أن يحصل على مواقف إسرائيلية صريحة بشأن حق تقرير المصير أو الدولة أو الاستقلال، وكانت حجة الوفد الإسرائيلي في ذلك أن هذه قضايا تخص مفاوضات الحل النهائي ولا يمكن البحث فيها في إطار الحل المرحلي. وكان أقصى ما وصل إليه الوفد الفلسطيني من ربط بين المرحلي والنهائي، هو ذكر القضايا التي ستكون موضع تفاوض في الحل النهائي، وهي القدس، والحدود، واللجوء، إلخ. وكان أقصى ما وصل إليه الوفد الفلسطيني هو الاعتراف المتبادل الذي كان اقتراحاً إسرائيلياً مفاجئاً. لكن حتى هذا الاقتراح لم يستثمر من أجل تكريس ما يعنيه الاعتراف الإسرائيلي بالممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من نتائج موضوعية وتلقائية.

يروى أبو علاء أن المحامي يوئيل سينغر، عندما انضم إلى المفاوضات في الجولة السادسة، طرح موضوع الاعتراف المتبادل، ويسجل: "كنت معارضاً هذه الفكرة.... كنت أعتقد أن ثمن هذه الخطوة يجب ألا يقل عن اعتراف إسرائيل بحقنا في إقامة دولة فلسطينية مستقلة" (ص 181 - 182). غير أن هذا لم يحدث، وبدأ أبو علاء فيما بعد مفاوضات لصوغ اتفاق الاعتراف على الرغم من تحفظاته (ص 267 وما بعدها). إن موضوع الدولة الفلسطينية لم يكن غائباً عن "ذهن" المفاوضات الفلسطيني، لكنه لم يخترق بنود الاتفاق. ويعبر عن هذا الوضع قول أبو علاء دفاعاً عن مفاوضات أوسلو بالصيغة التي تمت بها "الثوابت الإسرائيلية واللواءات السردية إزاء الشعب الفلسطيني يجري كسرهما واحدة بعد الأخرى، وأن إقامة مجلس فلسطيني تشكل بحد ذاتها سيادة واقعية على أرض فلسطينية، باعتبار أن السيادة هي لمن يمارسها على الأرض (!!!).... وأن نهايتها الحتمية ستقود إلى دولة فلسطينية مستقلة مهما تكن الصعوبات والعراقيل والإخفاقات" (ص 216). إن هذا يعبر عما في "ذهن" المفاوضات الفلسطيني، لكنه لا يعبر عن وقائع المفاوضات، ولا عن نتائجها التي لم تظهر فيها قضية حق تقرير المصير أو قضية الدولة الفلسطينية، لا صراحة ولا حتى بالتلميح.

لماذا مفاوضات أوسلو؟

يسجل أبو علاء تحليلاً موسعاً للأسباب التي دفعت بالجانب الفلسطيني إلى دخول مفاوضات أوسلو السرية، على الرغم من وجود مفاوضات علنية دائمة في واشنطن. يورد في هذا التحليل أسباباً أبرزها:

- وضع القيادة الفلسطينية بعد حرب الخليج، إذ أصبحت تعيش في عزلة عربية، وأصبحت القضية الفلسطينية عبئاً غير مرغوب في حمله من جانب الأنظمة العربية(؟؟).

- دولياً.... انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفياتي، وهيمنة القطب الأميركي، حيث أصبح الوضع الفلسطيني يواجه استحقاقات دولية أكبر وأعظم من قدرته على استمرار وإدامة كفاحه الوطني ونيل حقوقه المشروعة(؟؟).

- مؤتمر مدريد الذي كان مبادرة أميركية خالصة، والذي تم انعقاده بشروط فلسطينية تعجيزية بالنسبة إلى الفلسطيني، لم يكن من الممكن رفضها(؟؟).

يتضمن هذا التحليل نقاطاً موضوعية صحيحة، تشير إلى ضرورة التلاقي مع الدعوات الدولية إلى التفاوض، لكنه يتضمن في الوقت نفسه نقاطاً أخرى يمكن مناقشتها، لعل أبرزها الجزم بأن "القضية الفلسطينية أصبحت عبئاً غير مرغوب في حمله من جانب الأنظمة العربية". كذلك القول إن الشروط التعجيزية التي عقد على أساسها مؤتمر مدريد "لم يكن من الممكن رفضها". ومنها أيضاً الجزم بأن مسارات الكفاح الوطني الفلسطيني قد سدت على الأرض.

يتم تسجيل هذه الملاحظات "اليائسة" في الوقت الذي كانت الانتفاضة الفلسطينية شغل العالم الشاغل. اخترقت الجماهير العربية وأطلقت حراكاً جماهيرياً مسانداً للثورة الفلسطينية من نوع جديد لم يكن سائداً من قبل. واخترقت الأنظمة العربية وعقدت من أجلها مؤتمرات قمة، وخصصت لدعمها ميزانية كبيرة، بحيث لا يستقيم الحديث عن تجاهل الأنظمة العربية للقضية الفلسطينية، على الرغم من الخلاف الحاد الذي قام بسبب موقف المنظمة من حرب الخليج.

غير أن أبرز ما في هذا الموقف "اليائس"، هو البند الذي يتحدث فيه أبو علاء عن الانتفاضة الفلسطينية (1987 - 1993). إنه يعترف بأن من منجزات الانتفاضة "إيقاظ الضمير العالمي، وفرض القضية الفلسطينية على مقدمة أجندة الاهتمامات العربية والدولية.... وإملاء نفسها على جدول النقاشات الداخلية الإسرائيلية"، ولا يحدث هذا التقويم للانتفاضة أي تأثير في تسجيله للبنود العربية والدولية، وربما لأنه يضيف بعد ذلك تحليلاً غاية في السلبية للانتفاضة في مراحلها الأخيرة. يقول: "كانت الانتفاضة الشعبية المجيدة أدت دورها واستنفدت أغراضها، وتحولت من رافعة عظيمة لنيل الحقوق الوطنية المشروعة إلى عبء ثقيل الوطأة على كاهل الشعب الفلسطيني.... تراكمت نتائجها السلبية على أحواله الاقتصادية والصحية والتعليمية، وساد صفوفها كثير من المظاهر المؤسفة.... تهدد بتبديد كل ما تم إنجازه من مكاسب وطنية." (ص 42 - 43).

هل يستقيم هذا التحليل السلبي للانتفاضة مع القول إنها أيقظت الضمير العالمي، وفرضت القضية على مقدمة أجندة الاهتمامات العربية والدولية، وفرضت نفسها على النقاشات الإسرائيلية الداخلية؟

هل يستقيم هذا التحليل لتأثيرات الانتفاضة دولياً وعربياً وإسرائيلياً، مع تجاوزات و"مظاهر مؤسفة" حدثت في أشهرها الأخيرة؟

هل تنتهي تأثيرات الانتفاضة، وقد امتدت على مدى ستة أعوام، بمجرد أن تبدأ مفاوضات سياسية في مدريد أو في واشنطن أو في أوسلو؟

وهل كان من الممكن إدارة انتفاضة شعبية شاملة، مع الحفاظ على الحياة اليومية العادية، في الاقتصاد والتعليم والصحة؟ ولماذا لا يتم الحديث عن الابتكارات والمبادرات الشعبية الرائعة، التي أنشأت تعليماً موازياً في البيوت، ونظمت زرع حدائق المنازل لتأمين اكتفاء ذاتي غذائي؟

وحين لا يكون لكل هذه النتائج الإيجابية الكبيرة للانتفاضة تأثير في المفاوضات، وفي مجرى المفاوضات، ألا يكون هناك خلل ما، في التحليل، وفي الموقف العملي، يحتاج إلى إعادة درس وإعادة تقويم؟ إن هذا النوع من الأسئلة لا يمكن المرور عليه بسهولة أو ببساطة، ولا بد هنا من شيء من التدقيق في الدوافع التي حركت القيادة الفلسطينية في اتجاه البحث عن قناة أوسلو التفاوضية.

الدافع الأول الذي يمكن الإشارة إليه هنا هو نوع من الخوف، ونوع من الحذر، نشأ لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من القيادات الشابة الجديدة التي برزت من خلال الانتفاضة الفلسطينية، حتى ساد في هذه الفترة نوع من التحليل فحواه أن هذه القيادات المحلية الشابة تتجه لتحل محل القيادة الفلسطينية الرسمية. وقوي هذا الإحساس لدى قيادة منظمة التحرير بسبب نمو اتصالات وتفاعلات بين قيادات إسرائيلية مiale إلى التفاوض والتسوية (ما يسمى تيار السلام) وبين قيادات الداخل الفلسطينية. ثم قوي هذا الإحساس أكثر عندما جرت المفاوضات التمهيدية لعقد مؤتمر مدريد، واشترطت إسرائيل أن يتكون الوفد الفلسطيني من سكان الداخل فقط، واضطرت منظمة التحرير إلى قبول هذا الشرط على مضض، لكنها اعتبرت أن من يفاوض هو الذي يحكم، فزاد ذلك في حساسيتها تجاه وفدها المفاوضات في مدريد، وفي واشنطن، إن هذه النزعة لدى القيادة الفلسطينية غريبة فعلاً؛ فشاب الانتفاضة هم الجيل الوطني الجديد الذي نشأ في أحضان النضال الفلسطيني المديد الذي قادته منظمة التحرير الفلسطينية، وأبناء هذا الجيل هم إضافة جديدة ونوعية إلى قيادات المنظمة والفصائل الفدائية، وحري بالقيادة الفلسطينية أن تفتخر بهم، وأن تفتخر بنفسها لأنها استطاعت توليد هذا الجيل الجديد المناضل، ولأن هذا الجيل استطاع أن يفجر الانتفاضة وأن يقودها بنجاح. ثم أن الاتصالات التي كان يجريها بعض الأفراد أو القادة في الداخل مع القيادات الإسرائيلية، كانت ترجمة لنهج سياسي اتبعته منظمة التحرير الفلسطينية، بناء على قرارات صادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني، وكان هدف هذا النهج اختراق المؤسسة الإسرائيلية من داخلها، وكانت أغلب الاتصالات التي من هذا النوع تتم بعلم القيادة الفلسطينية في تونس، ثم تطلع على نتائجها. وعندما تم اختيار وفد من سكان "المناطق" للذهاب إلى مدريد وواشنطن وقيادة المفاوضات هناك، كان الوفد الذي تم اختياره حريصاً أشد الحرص على نقطتين: الأولى أنه يمثل الشعب الفلسطيني كله لا سكان المناطق فقط (الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ والثانية أنه وفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية ويأتمر بأوامرها. وكثيراً ما سعى هذا الوفد لحث كل من هو معني على ضرورة استحضار منظمة التحرير الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات بدلاً منه. ولهذا كله نقول إن مخاوف القيادة الفلسطينية من نشوء قيادة بديلة منها لم تكن مخاوف مشروعة، ذلك بأن الجميع كانوا في بوتقة وطنية واحدة.

ثمة نقطة أخرى كانت واردة في هذا الحوار تقول إن إبراز القيادات الجديدة إنما هو مسعى إسرائيلي للفصل بين الداخل والخارج. ربما يكون هذا التخوف صحيحاً من زاوية رغبات إسرائيل أو نيات الولايات المتحدة الأمريكية، لكن لا توجد علامة واحدة تؤشر إليه في سلوك هذه القيادات. وقد شاع في تلك المرحلة القول لكل من يتصل بقيادات فلسطينية للتفاوض معها: إن لدينا عنواناً واحداً للاتصال هو عنوان القيادة الفلسطينية في تونس.

لقد أدى هذا الإحساس القيادي بالخطر من نشوء القيادات الشابة الجديدة، إلى استعداد لإنجاح مفاوضات أوسلو عبر تقديم تنازلات كثيرة، وإلى استعداد للتجاوب مع ضغوط ومطالب المفاوضات الإسرائيلي، وخصوصاً في قضايا مثل القدس والاستيطان والأمن والمياه، والضعف الفادح في صيغة الربط بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية؛ هذا الضعف الذي تبدى في عدم تحديد الهدف النهائي للمفاوضات، ولا سيما في قضايا الانسحاب إلى حدود 1967، وحق تقرير المصير، وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة.

يلفت النظر هنا إلى أنه حين تم توقيع اتفاق أوسلو بالأحرف الأولى (19/8/1993)، وأصبح ضرورياً إطلاع القيادات الفلسطينية على ما تم إنجازه، كان من جملة من تم استقدامهم للتبليغ وفد من قيادات الداخل. ويسجل أبو

علاء هنا بعض وقائع اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني (10/10/1993)، والذي حضره إضافة إلى أعضائه (110) شخصيات كثيرة دعت من الضفة وغزة وعرب 1948 والأردن ولبنان، ويخص بالذكر كلمة ألقاها شاب من حركة "فتح" ومن قيادات الانتفاضة (أعلن تأييده لاتفاق أوسلو) فيقول: "كان من اللافت بين هذه الكلمات كلمة ألقاها الأخ أحمد غنيم، عضو قيادة "فتح"، الشاب القادم من الضفة الغربية، قال فيها بنبرة واثقة: (....) لولا الانتفاضة لما كان هذا الاتفاق، ولما سمع بكم العالم، ولا تحدث معكم العدو. أحسنوا قطاف الثمار ولا تتركوها تضيع سدى)" (ص 295). فهل كانت الانتفاضة حاضرة في مفاوضات أوسلو؟ وهل أحسنت القيادة قطف الثمار؟ هناك أيضاً القضية المتعلقة بشروط عضوية مؤتمر مدريد، والقول إنها شروط تعجيزية لم يكن من الممكن رفضها. إذا كان ليس من الممكن رفضها على صعيد تمثيل سكان الداخل فقط، فهل كان من المستحيل أيضاً رفض شمولية تمثيل الداخل؟ هل كان من المستحيل الإصرار على تمثيل سكان القدس وعدم الرضوخ للطلب الإسرائيلي باستبعاد ممثل عن سكان القدس؟ إن أبو علاء يسجل أن هيرشفيلد نفسه بلغه حين التقاه أول مرة في لندن "أن حكومة رابين.... استغرقت قبولكم، عند انطلاق العملية في مدريد، بتغيب ممثلي القدس عن المفاوضات" (ص 54). ألا يوضح هذا الاستغراب أنه كان من الممكن أن تتراجع إسرائيل لو أن الإصرار الفلسطيني على هذا المطلب كان حاسماً؟ ثم ألم ترسخ إسرائيل، فيما بعد، وتقبل بتعيين الأستان وليد الخالدي عضواً في الوفد الفلسطيني - الأردني المشترك باعتباره من أبناء القدس؟ ألم ترسخ إسرائيل ثانية وتقبل بحضور فيصل الحسيني ومفاوضات واشنطن وهو من سكان القدس؟ لكن الاستعجال، والخوف من عدم اللحاق بالقطار، حكما عقلية التفاوض الفلسطينية آنذاك. وإذا كان كثير من هذا حدث قبل مفاوضات أوسلو، فلماذا يقوم أبو علاء بعملية تبرير غير مفيدة؟

من اقترح فكرة

الانسحاب من غزة أولاً؟

يوضح أبو علاء، ومنذ لحظات مفاوضات أوسلو الأولى، أن الوفد الفلسطيني هو الذي بادر وعرض "فكرة استفسارية تركز على الاقتراح المتعلق بالانسحاب من قطاع غزة" (ص 69). إن موضوع المفاوضات كما هو معلن هو "الحكم الذاتي" للضفة الغربية وقطاع غزة، فلماذا يتم طرح فكرة غزة أولاً؟ وما هو مصدر هذه الفكرة؟ إن أبو علاء لا يقدم جواباً عن هذا السؤال، والنقاط العشر التوجيهية التي حملها معه لا تتحدث عن هذا الموضوع، لكنه يستذكر أن مناحيم بيغن، رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، طرح الفكرة على الرئيس المصري أنور السادات في مفاوضات كامب ديفيد سنة 1978 فلم تلق منه اهتماماً، وأن شمعون بيريس طرح الاقتراح نفسه سنة 1982 ليكون على جدول النقاشات الإسرائيلية الداخلية. وقد تجاوب المفاوض الإسرائيلي فوراً مع اقتراح أبو علاء هذا، وهو يسجل أن هيرشفيلد "رأى في الانسحاب من قطاع غزة أمراً من شأنه أن يساعد رئيس الحكومة الإسرائيلية، المنتخب حديثاً [رابين]، على التقدم إلى الأمام في خطته لتغيير أولويات الأجندة الإسرائيلية، وخصوصاً أن معظم الجمهور الإسرائيلي يؤيد مثل هذا الانسحاب" (ص 70). وهو يضيف على لسان هيرشفيلد قوله: "إذا ما خرجنا من قطاع غزة فإن أحداً لن يمنع منظمة التحرير الفلسطينية من العودة إليه أو تسلمه على الفور" (ص 71). وترد في المحضر الذي كتب عن اللقاء تفاصيل أخرى توضيحية عن هذا الاقتراح تقول على لسان أبو علاء: "لقد تحدث رابين وبيريس عن الانسحاب من غزة. لماذا لا يتم الانسحاب منها ما دامت تسبب لكم كل هذا الصداق؟.... إن الانسحاب من غزة ليس صفقة على حساب الضفة الغربية، وأرجو أن لا تفهموها بهذا الإطار، ولكنها خطوة هامة لدفع عملية السلام، ولها تأثير سحري. والانسحاب من غزة يعني أن تنسحب إسرائيل من جانب واحد كإثبات حسن نوايا، وتواصل المفاوضات حول القضايا الأخرى" (ص 413). والغريب أن المحضر يسجل مبادرة إسرائيلية لافتة. فحين يسأل هيرشفيلد: لمن سنسلم مفتاح غزة؟ يرد أبو علاء مقترحاً تسليمها أولاً إلى الأمم المتحدة، أو إلى جهة دولية ما، "خصوصاً الراعيين" (أي واشنطن وموسكو). لكن هيرشفيلد يرد بـ "كرم" قائلاً: "ما نتوقعه هو أن نعطي المفتاح لكم أنتم" (ص 415). ولا يمكن فهم هذا الكرم الإسرائيلي إلا عند تتبع فكرة "التحكيم" التي طرحت في سياق مناقشة اتفاق المبادئ في حال حدوث خلاف ما، ورفض المفاوض الإسرائيلي رفضاً جازماً فكرة التحكيم، تجسيدا لموقفه الذي يرفض أي تدويل للصراع العربي - الإسرائيلي، وخصوصاً التدويل الذي تكون الأمم المتحدة طرفاً فيه، وذلك من أجل تجنب قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية.

يقدم أبو علاء في سياق الحديث عن الجولة الثانية لمفاوضات أوسلو، مرافعة متفائلة جداً لفكرة "الانسحاب" الإسرائيلي من قطاع غزة، فيركز على موضوع "الانسحاب" ومغزاه وأهميته، ولأنه "يكسر المفهوم الإسرائيلي

الراسخ طويلاً بأن الضفة الغربية وقطاع غزة أراضٍ غير محتلة" (ص 85). وهنا تبرز نقطة منهجية، ذلك بأن هذا التحليل يعبر عن "نوايا" الوفد الفلسطيني المفاوض، وفي لحظة التفاوض تلك سنة 1993، حيث الانسحاب يعني الانسحاب، لكنه يتجاهل نقطتين مهمتين:

الأولى: أنه عندما تم صوغ اتفاق المبادئ، مع الملحق التفسيري الذي هو جزء منه، تم التسجيل بوضوح أن "الانسحاب" يعني "إعادة التوضع" للجيش الإسرائيلي وليس أكثر من ذلك، وأن كلمة الانسحاب وضعت بناء على إلاح فلسطيني لما لها من تأثير نفسي، وقد تجاوب المفاوض الإسرائيلي مع هذا الإلاح الفلسطيني، لكنه أصر في المقابل على وضع الملحق التفسيري لمنع وجود أي فهم ملتبس لمعنى كلمة الانسحاب التي وردت. الثانية: أن هذا الكتاب يصدر بعد اثني عشر عاماً من المفاوضات، ومن تجربة "الانسحاب" من قطاع غزة، وكان حرياً بالتجربة العملية أن تعكس نفسها على تسجيل التحليل التفاوضي لتلك الفكرة. هل كانت التجربة مطابقة للتحليلات الأولية؟

الهدف النهائي للمفاوضات

منذ اللقاءات التمهيدية في لندن بين أبو علاء وهيرشفيد، ومنذ اللقاءات الأولى في مفاوضات أوسلو، كان الطرفان يعرفان أن المفاوضات ستدور على مرحلتين: مرحلة الحكم الذاتي، ثم مرحلة الحل النهائي. فهل حافظ الوفد الفلسطيني المفاوضات على بوصلة الاتجاه نحو الحصول على الحكم الذاتي، أم أن ما حصل عليه هو شيء آخر؟ هناك تجارب كثيرة في العالم حصلت فيها شعوب على استقلالها عبر مرحلة الحكم الذاتي يليه استقلال وسيادة، لعل أبرز مثل لها في السياسة العربية هو التجربة التونسية، حيث يعني الحكم الذاتي أن تصبح كل شؤون الداخل في تصرف قيادة الحكم الذاتي، وأن تبقى كل شؤون الخارج في تصرف المحتل، وتعني شؤون الخارج هنا: الدفاع والخارجية والسياسة الاقتصادية، أما كل ما عدا ذلك فيصبح تحت إدارة الحكم الذاتي. لكن التجربة الفلسطينية لم تستطع أن تصل إلى هذه الصيغة، وقبلت ما هو دونها، وهكذا بقيت قضايا: الأمن الداخلي، والمستوطنات، والطرق، والمياه، والإنشاءات، والتحكيم، والقدس، والممر الآمن، وعودة النازحين، خارج نطاق الحكم الذاتي. وحين تعمد المفاوض الإسرائيلي أن يدخل في التفاصيل، ويبحث في كيفية نقل السلطات الإدارية إلى السلطة الفلسطينية، معدداً خمسة عشر بنداً (التعليم، المواصلات، الصحة، إلخ) تمت مجاراته في هذا البحث، وأدى قبول هذه الصيغة في التفاوض إلى نشوء "حكم ذاتي إداري"، وليس حكماً ذاتياً بالشكل المتعارف عليه دولياً.

لكن النقطة الأخطر والأهم، هي ما يتعلق بالربط بين الحل المرحلي والحل النهائي. لقد كانت الصيغة التي انتهت المفاوضات إليها صيغة ذكر الموضوعات التي ستكون مدار بحث في المفاوضات النهائية: القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود.... وبهذا لم يتم تحديد هدف المفاوضات النهائية (استقلال، سيادة، دولة). وكلمة: "تغطي" (المفاوضات النهائية "تغطي") التي استعملت تعني أن كل طرف سيطرح رأيه من دون أن يكون هناك مرجع للبت بين وجهتي النظر (قانون دولي، شرعة حقوق الإنسان، قرارات الأمم المتحدة).

أما المفاوضات الإسرائيلي، فقد كان يلقي منذ الجلسات التمهيدية في لندن أو في أوسلو، كل الإشارات والملاحظات التي تحدد مفهومه للحل النهائي، طالبا من الوفد الفلسطيني ألا يتطرق إليها في مفاوضات الحل المرحلي، وفارصاً صيغة الحل النهائي من وجهة نظره. وحين كان الوفد الفلسطيني يتنبه لبعض القضايا مطالباً بتثبيتها، كان البحث ينتهي بموافقة المفاوض الفلسطيني على وجهة النظر الإسرائيلية.

في قضية القدس، مثلاً، يسجل أبو علاء في تقريره عن اللقاء التمهيدي الأول في لندن، أن هيرشفيد عرض رأيه بشأن ضرورة إنشاء لجنة سرية للبحث في موضوع القدس، رافضاً فكرة البحث العلني، وذلك "لأن الرأي العام الإسرائيلي يعتبرها من المحرمات والخطوط الحمراء، والاقتراب منها الآن على طاولة المفاوضات كاف لإسقاط حكومة رابين" (ص 54).

وحين يتطرق البحث خلال جولة أوسلو الثانية إلى الانتخابات في القدس، ويقترح أبو علاء أن تجري الانتخابات تحت إشراف دولي، يرفض هيرشفيد الإشراف الدولي، لأن الإشراف الدولي يقود إلى التدويل، وإلى قرارات الأمم المتحدة، وهو ما تتحسب له إسرائيل بداية كي لا يؤثر في مفاوضات الحل النهائي. طبعاً لم يقصر المفاوض الفلسطيني في الإصرار على ضرورة البحث في موضوع القدس، لكن المفاجأة تكون في جولة مفاوضات أوسلو الخامسة، إذ يقول سافير: "القدس بؤرة أخلاقياتنا الوطنية، وإذا كانت هذه القضية مفتوحة للمفاوضات الآن، فلن نتمكن من إحراز أي تقدم" (ص 147)، فيرد أبو علاء: "إن القدس بالنسبة إلينا وإلى جميع العرب والمسلمين هي

الرهان على الحل العادل، ومن دونها لن يكون هناك حل" (ص 148). ثم تحدث المفاجأة، حين يخرج الوفدان إلى جولة في الغابة، يعود الجميع بعدها منشرحين، ويجلسون من جديد حول طاولة التفاوض، ويفاجئهم أبو علاء بأن يعلن لهم قائلاً: "إن القيادة الفلسطينية... توافق على تأجيل البحث في مستقبل القدس إلى المرحلة النهائية" (ص 152).

ويكرر الأمر نفسه في قضية المياه. يقول هيرشفيلد لأبو علاء: "تأخذ منها [المياه] الآن حوالي 75٪ - ويبدو أنه سيكون من الصعب الاتفاق عليها" (ص 55). وحين تبدأ مفاوضات أوسلو، وفي محضر الجلسة الأولى، يسجل أبو علاء أنه تحدث عن المفاوضات المتعددة الأطراف (التي كانت تجري إلى جانب مفاوضات واشنطن)، وتطرق إلى موضوع لجنة المياه وقال: "لا أدري ما هو أساس المنطق الإسرائيلي برفض البحث في حقوق المياه لنا، ولماذا ترفضون فكرة تشكيل لجنة حول حقوق المياه؟" (ص 414). ويرد هيرشفيلد قائلاً: "لماذا تصرون على مسألة حقوق المياه، علماً بأنها قضية من قضايا السيادة، وتبحث في المرحلة النهائية؟ نحن قد نتمكن من التعاون معكم في زيادة نصيبكم من استهلاك المياه" (ص 416). والسؤال الأول هنا: هل المياه الجوفية ضمن رقعة أرض محتلة هي من شؤون السيادة؟ ثم إذا وافقنا على ذلك، فما هو معيار "زيادة نصيبكم من استهلاك المياه؟" وهو سؤال من صميم أسئلة الحكم الذاتي: هل المعيار هو عدد السكان؟ هل المعيار هو المشاريع الزراعية والصناعية القائمة، أو المنوي إنشاؤها ومدى حاجتها إلى المياه؟ إن هذه المسائل لم تدرس ولم تناقش، بل تم الإقرار بأنها موضوع من موضوعات التفاوض بشأن الحل النهائي، حيث يجري البحث فيها، مجرد البحث، ومن دون مرجعية تحدد كيفية البت.

ويكرر الأمر نفسه أيضاً وأيضاً في قضية التحكيم المرفوضة من إسرائيل بالمطلق، وفي موضوع عودة اللاجئين، وفي موضوع المستوطنات، وفي موضوع الأمن الداخلي بشكل خاص، والذي طرحه المفاوض الإسرائيلي بصورة تربطه ربطاً وثيقاً بالأمن الخارجي.

وما يمكن استخلاصه في النهاية هو أن المفاوضات الإسرائيلي، ومنذ لحظة التخاطب الأولى، بدأ يسجل كل ما من شأنه أن يرسم ملامح الصورة التي سيسعى لها في الحل النهائي، بحيث تكون بذوره قائمة في مفاوضات الحل المرهلي. أما المفاوضات الفلسطينية فقد قبل أن يكون الربط مجرد ذكر لموضوعات التفاوض بشأن الحل النهائي، ومن دون تحديد أية أهداف لذلك التفاوض، أو تحديد مرجعيات يتم الاحتكام إليها. ومن هنا يمكن القول إن اتفاق أوسلو ولد معلقاً في الفضاء، ومحكوماً بالنوايا الإسرائيلية "الطيبة"، وهذا هو السبب - ربما - في أن كل جولة تفاوض فيما بعد كانت تنتهي بقبول الوفد الفلسطيني بالعرض الإسرائيلي، مع شيء من الارتوش أحياناً. وحين غير المفاوضات الفلسطينية قواعد اللعبة في مفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد سنة 2000، انتهت المفاوضات إلى الفشل؛ فقد عرضت إسرائيل (إيهود باراك) تصوراً للحل النهائي، وعرض الفلسطينيون الاحتكام لمرجعية قرارات الأمم المتحدة، فوقع التنافر في المواقف، وهو التنافر الذي زرعت بذوره إسرائيلياً منذ لحظات المفاوضات الأولى. ■

(*) صحافي فلسطيني مقيم بباريس.

(1) محمود عباس (أبو مازن)، "طريق أوسلو" (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994).

(2) ممدوح نوفل، "قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة (طبخة أوسلو)" (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995).

(*) أنظر أعلاه رواية نرويجية غير رسمية، ص 35.

(*) وكان الاجتماع مقرراً في لندن خلال كانون الأول/ديسمبر 1992. وهذه اللجنة هي إحدى لجان المفاوضات المتعددة الأطراف التي كانت تجري إلى جانب المفاوضات الثنائية في واشنطن، وكان أبو علاء هو المنسق الفلسطيني العام لها.

(3) نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 51 - 52.

(4) عباس، مصدر سبق ذكره، ص 275 - 276.

(5) عباس، مصدر سبق ذكره، ص 282.

(*) يذكر محمود عباس في كتابه تاريخ بدء هذه الجولة في 8/5/1993، مصدر سبق ذكره، ص 214.

- (6) راجع: كميل منصور، "نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية وتقويم لها"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 14 (ربيع 1993)، ص 17 - 51.
- (*) وهذه الواقعة المهمة والاستراتيجية يذكرها أبو علاء في متن الكتاب، لكنه لا يذكرها في المحضر الخاص بتلك الجلسة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx